المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/04/2014

ورشة حقوقية بالعيون من تنظيم معهد جنيف لحقوق الانسان.

بدأت اليوم الاثنين ورشة تدريبية حول حقوق الانسان ، يتظمها معهد جنيف لحقوق الانسان وبشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون السمارة ، ويستمر هذا الورش الحقوقي التدريبي حول تقنيات الرصد والتوثيق وانجاز التقارير ، ما بين الفترة الممتدة : 14 و 18 أبريل الجاري ، بفندق المسيرة ، بالعيون.

وقد أفتتح والي جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء ، للمرة الثانية أشغال هذه الدورة التدريبية في نسختها السابعة ، رفقة الوكيل العام للملك بالعيون ، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون السمارة ، والداخلة أوسرد :، محمد الامين السملالي ،والسيد محمد سالم الشرقاوي الذي اعطى كلمة اختتام افتتاح الورشة ، التي يؤطرها كل من السادة : رفعت ميرغني، عن معهد جنيف لحقوق الانسان ، والأستاذ الجامعي اللبناني أمين الميداني ، أستاذ القانون الدولي بجامعة ستراسبورغ ، بفرنسا.

ويستفيد من هذه الدورة التدريبية السابعة التي تندرج في اطار الحرص على تعزيز ثقافة حقوق الانسان والنهوض بها ، عدد من ممثلي هيئات المجتمع المدني ، وموظفي المصالح العمومية والمنظمات المدنية المهتمة بالمجال الحقوقي.

http://sahara-question.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

UNSG calls for Compromise Solution in Sahara and hails Morocco efforts

UN Secretary general, Ban Ki-moon, called on Thursday for a compromise solution to the Sahara issue and welcomed Morocco's efforts in the Sahara while noting "increasing frustration" among populations particularly the youth, in the Tindouf camps, in Algeria.

In a report submitted to the security council, recommending the extension of the UN mission in the Sahara (MINURSO) until April 30, 2015, Ban Ki-Moon welcomes "Morocco's cooperation with the Special Procedures of the Human Rights Council.

"I note with satisfaction the steps which Morocco has taken, such as those related to CNDH (National human rights Council) and the military tribunals."

The UN chief recalls that his personal envoy, Christopher Ross, has urged parties to show flexibility, creativity and imagination to move forward to a compromise solution, highlighting Morocco's efforts in consolidating human rights and welcoming the Kingdom's headways, particularly as regards the CNDH and its branches in Laayoune and Dakhla as well as reforming military justice.

He also praised "Morocco's cooperation with the special procedures of the UN human rights council", stressing that Moroccan authorities have continued to cooperate with the special procedures of the Human rights council and give them access".

Ban Ki-Moon cites, in this context, the visit to Morocco by the UN special rapporteur on human trafficking who expressed "satisfaction over the frank and open discussions he held with the Moroccan authorities and civil society".

The UN Special rapporteur also noted the Moroccan authorities' will to institutionalize good practices.

The report further recalls the visit to Morocco of the work group on arbitrary detention which received "full cooperation" from the Moroccan authorities, stressing that Morocco expressed readiness to receive in 2014 other representatives of the UN special procedures.

The new Southern provinces development scheme, presented in October 2013, by the Moroccan economic, social and environmental council, was also cited in the report which notes that this plan is part of the advanced regionalization advocated by HM King Mohammed VI.

The new scheme, goes on the report, focuses on sustainable development, participative democracy and social cohesion, good governance, including the respect of human rights.

The report remarks that significant investments have been made by Morocco in infrastructure, social and cultural projects, insisting that the daily life in the Moroccan Sahara unfolds "in a peaceful way".

Increasing number of foreign parliamentary delegations, diplomatic and governmental missions, non-governmental organization and journalists have visited the Sahara, the report says noting that "Moroccan authorities are increasingly open and engaged in this visits".

Ban Ki-Moon also reports "an increasing frustration" among the population in the Tindouf camps, particularly among the youth, stressing that the security concern is a challenge to the UN mission operations.

"Important criminal and terrorist activities in the region" were reported, he went on, warning that "extremist groups are actively hiring to reinforce their presence in the neighboring regions and to get arms supplies".

http://www.diplonews.com/free/15_April_2014_299.php

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

نيابة سيدي بنور واللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

في لقاء تواصلي مع نوادي المؤسسات التعليمية

منصة اللقاء

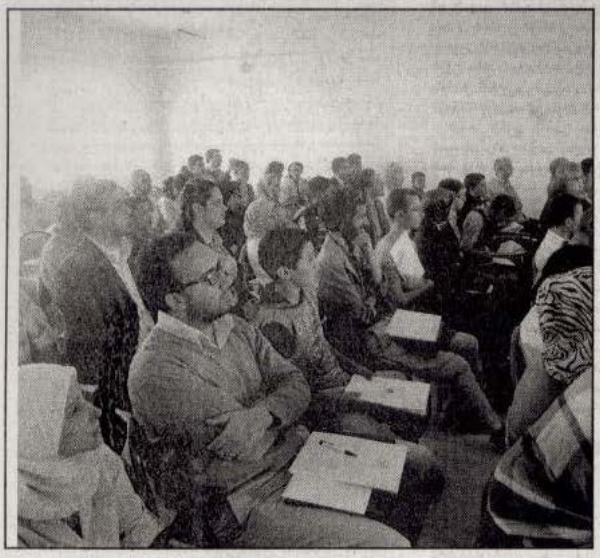

جانب من الحضور

10679/8

أحمد مسيلي

تنفيذا لمقتضيات الشراكة المبرمة مركزيا بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ، والشراكة المبرمة جهويا بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة - عبدة واللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الدار البيضاء - سطات، وتبعا لأشغال اللجنة المشتركة التي كانت قد اجتمعت بمقر النيابة في 16 دجنبر 2013 من أجل رسم الخطوط العريضة لخطة عمل مشتركة تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية سيما من خلال النوادي التربوية؛ نظمت كل من نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بسيدي بنور واللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء - سطات لقاء تواصليا مفتوحا مع الفاعلين تحت شعار: « تفعيل الأندية التربوية مسؤولية مشتركة»، وذلك يوم الخميس 10 ابريل 2014 بالثانوية التاهيلية الإمام الغزالي.

حضر هذا اللقاء أعضاء اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلي مصالح النيابة الإقليمية السيد إبراهيم عاشور رئيس مصلحة تدبير الحياة المدرسية بالنيابة الإقليمية والسيد محمد كودو رئيس مكتب الاتصال والشؤون القانونية والشراكة والسيدة سومية املاح متصرفة بمصلحة تدبير الحياة المدرسية، بالإضافة إلى رئيس فرع رابطة التعليم الثانوي والإعدادي ورئيس فرع جمعية مديري التعليم الابتدائي، وممثلي جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، والأطر التربوية بالمؤسسات التعليمية مؤطري النوادي التربوية بالسلكين الثانوي التاهيلي والثانوي الإعدادي، والتلميذات والتلاميذ الفاعلين والمنشطين للأندية التربوية، بالإضافة إلى مديرات ومديري المؤسسات التعليمية.

السيد محمد حجاوي النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بسيدي بنور تناول كلمة بالمناسبة، عبر من خلالها عن تجاوب النيابة مع كافة المبادرات التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعن تفاعل النيابة مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال وضع خطة عمل مشتركة تهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية وذلك من خلال قناة النوادي التربوية، كما كان اللقاء مناسبة كذلك لتدخل السيدة شميسة رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بكلمة أشارت عبرها إلى الهدف المنشود من هذا اللقاء و الذي يتجلى في التعارف بين الفاعلين، والاطلاع على التجارب الناجحة للنوادي التربوية العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة، مع تشخيص دقيق للواقع من أجل الوقوف على الصعوبات والإكراهات المرتبطة بمجال الاشتغال على التربية على حقوق الإنسان، كما ذكرت السيدة رئيسة اللجنة الجهوية بمجالات اهتمام اللجنة الجهوية، مركزة على كون المجلس الوطني هو مؤسسة حكومية دستورية وآلية وطنية تشتغل ببعد جهوي بهدف العمل عن قرب مع كافة المواطنين.

في تدخله المتميز ذكر السيد اسماعيل كريمي أحد أعضاء اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالسياق التاريخي لوضع خطة العمل من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان، مؤكدا أن الرهان اليوم يتجلى في محاولة رأسملة التراكم الذي تحقق وبلورة مشروع حقوق الإنسان من خلال مرحلتين الأولى و تتعلق مرحلة التشخيص و الثانية بمرحلة الجرد وتحصين المكتسبات مع استشراف الآفاق.

اللقاء خلق فضاء تواصليا بين منظمات المجتمع المدني النشيطة في مجال حقوق الانسان بصفة عامة و باقي الحضور و المؤطرين حيث تتبع الجميع مختلف العروض والتجارب التي قدمها الأساتذة والتلاميذ مؤطري نوادي حقوق الإنسان والتربية على المواطنة بالمؤسسات التعليمية الثانوية التاهيلية والثانوية الإعدادية بالإقليم، والتي استعرضوا من خلالها أنشطة هذه النوادي وبعض الصعوبات التي قد تحد من مواصلة أنشطتها.

و في ختام اللقاء و بعد نقاش هادئ و مسؤول تم الاتفاق على توصيات مهمة نوجزها في مايلي:

- تثمين تجارب نوادي حقوق الإنسان في إطار تحصين المكتسبات ومأسسة آليات الاشتغال بتنسيق مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والنيابة الإقليمية وباقي فعاليات منظمات المجتمع المدني الشريكة والعاملة في مجال حقوق الإنسان في إطار برامج تحقق الالتقائية وفق مقاربة تشاركية لكون تفعيل النوادي التربوية مسؤولية مشتركة؛
- مواصلة تنظيم لقاءات تواصلية أخرى، وأيام دراسية وندوات ومسابقات من أجل إذكاء التنافس بين النوادي التربوية؛
- ضرورة إدراج مقاربة النوع سواء في تأسيس النوادي التربوية أو في الأنشطة المبرمجة من طرف هذه النوادي؛
- إنشاء صفحة للتواصل بين النوادي الحقوقية إقليميا، مع التفكير في تشكيل شبكة إقليمية فجهوية للنوادي التربوية بالمؤسسات التعليمية؛
- تعميم الاستفادة من تجارب النوادي وذلك من خلال توثيق الأنشطة وإصدارها في شكل كتاب من طرف اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتعميمه على المؤسسات التعليمية.

المساء
ALMASSAE

المغرب يسارع إلى تغيير ممثله لدى الأمم المتحدة بعد تقرير بان كي مون

2354 1

المساء

أياما قليلة بعد إعداد تقرير الأمين العام الأممي بان كي مون حول الصحراء، سارعت الرباط أول أمس الاثنين إلى تعيين عمر هلال سفيرا جديدا لها لدى الأمم المتحدة خلفا لمحمد لوليشكي الذي شغل المنصب منذ 2008، وأوضحت مصادر مطلعة أن الإسراع إلى تعيين هلال جاء بعد التقرير الكارثي الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة، الذي طرحت فيه من جديد مسألة مراقبة حقوق الإنسان، إلى جانب مواقف اعتبرها المغرب لا تخدم موقفه في الملف، من قبيل ملف حقوق الإنسان والحديث عن «تصفية الاستعمار»، وهو ما يخدم موقف جبهة البوليساريو.

وأكدت المصادر ذاتها أن بعثة المغرب لدى الأمم المتحدة لم تقم بالمجهود الكافي في إقناع مجلس الأمن بالموقف المغربي، مضيفة أن مضامين التقرير الأخير التي قدمها الأمين العام الأممي لأعضاء مجلس الأمن وأطراف الملف كانت مقلقة للمغرب، رغم المجهود الدبلوماسي الذي قام به المغرب من أجل التسويق للإصلاحات المهمة التي قام بها، والتي أثنى عليها بان كي مون في تقريره.

وذكرت المصادر ذاتها أن السرعة التي تم بها تعيين الممثل الدائم الجديد للمغرب لدى الأمم المتحدة تظهر أن الوضع استعجالي، وأن عملا شاقا ينتظر الممثل الجديد من أجل إقناع أعضاء مجلس الأمن بالموقف المغربي الرافض لأي تنصيص على مسألة مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، على اعتبار أن البلاد تتوفر على آلية وطنية مهمة ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واعتبرت المصادر ذاتها أن التقرير دفع بالملك محمد السادس إلى التدخل من خلال المكالمة الهاتفية التي جمعته بالأمين العام الأممي، والتي تم خلالها التركيز حسب ما كشف عنه الديوان الملكي على ضرورة الاحتفاظ بمعايير التفاوض كما تم تحديدها من طرف مجلس الأمن، إلى جانب الحفاظ على الإطار والآليات الحالية لانخراط منظمة الأمم المتحدة، وتجنب المقاربات المنحازة، والخيارات المحفوفة بالمخاطر، وهو ما يعني أن أي ابتعاد عن هذا النهج سيكون بمثابة إجهاز على المسلسل الجاري، ويتضمن مخاطر بالنسبة لمجمل انخراط الأمم المتحدة في هذا الملف.

مع قهوة الصباح

مجددا يقع صدام بين الأمم المتحدة والمغرب بسبب ملف الصحراء، قضية المملكة الأولى. هذه المرة كان التقرير الأخير الصادر عن الأمين العام بان كي مون النقطة التي أفاضت الكأس، هو الذي تحدث عن إمكانية جعل نزاع الصحراء المغربية قضية تصفية استعمار. فضلا عن إشارته إلى أن الهدف النهائي يجب أن يكون هو إرساء «مراقبة دائمة محايدة ومستقلة لحقوق الإنسان في الصحراء وتندوف».

حديث الأمين العام خطير ولا يجب السكوت عنه، وإن لم يكن تحدث صراحة عن «آلية لمراقبة حقوق الإنسان» إلا أن التفسير الأوضح لكلامه هو عدم ثقة الأمم في الآليات التي يعتمدها المغرب لمراقبة حقوق الإنسان في أقاليمه الجنوبية، وأساسا عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنته الجهوية.

ولعله يحق لنا التساؤل هل صارت الأمم المتحدة خاضعة لضغوطات لوبيات تتحرك ضد مصالح المملكة ؟

تدخل الملك واتصاله الشخصي بالأمين العام دليل على أن المملكة غير مستعدة لقبول أي خروج عن المنهجية المعتمدة منذ مدة، حتى أن تقارير إعلامية تحدثت عن تلميح الملك إلى إمكانية إنهاء مهام بعثة المينورسو فوق التراب المغربي في حال لم يتم تصحيح الانزلاق الذي تضمنه تقرير بان كيمون الأخير. وفي اعتقادنا أن من مصلحة المغرب، اليوم، أن يغير إستراتيجيته المعتمدة في ملف بهذه الحساسية، ويتحول إلى أسلوب هجومي يدافع به عن حقه الشرعي في الحفاظ على وحدة أراضيه ضد كل الأطماع. ولنقلها صراحة: كفانا من دبلوماسية عقيمة أثبتت عجزها عن مسايرة أعداء وحدتنا الترابية، الذين لا يعدمون الوسائل والاستراتيجيات لإطالة أمد الصراع بشكل لا يخدم أبدا قضية المغاربة الأولى.

2350/1

يحدث وكالة لتدبير وتتبع ملفات طلبات اللجوء بالمغرب

لجنة وزارية تعمل على إعداد نظام وطني للهجرة بمعايير دولية

1346/3

■ أخبار اليوم ■

أفارقة يقدمون طلبات اللجوء في المغرب

يتوقع أن تشهد الدورة البرلمانية الجديدة إدراج ثلاثة مشاريع قانون في مسطرة المصادقة، تتعلق بإعادة تقنين وتنظيم اللجوء والهجرة وتجارة البشر. وحسب مصادر بمديرية الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية، من شأن هذه النصوص الجديدة العمل على تأطير نظام وطني للهجرة يأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد للمغرب كدولة لاستقبال المهاجرين، حيث تضاعف عدد المهاجرين من دول جنوب الصحراء أربع مرات، وأيضا مواصلة التصدي لشبكات التهريب والاتجار في البشر، في مقاربة تقتبس من التجارب والمعاهدات الدولية.

وتشتغل، بهذا الخصوص، على إعداد هذه المشاريع القانونية لجنة وزارية تضم خبراء من وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالجالية والأمانة العامة للحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وحسب المصادر ذاتها، تستند هذه السياسة الشاملة الجديدة لقضايا الهجرة على معاهدة جنيف لسنة1951المتعلقة بوضعية اللاجئين وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقتضيات لدستور الجديد وبخاصة المادة 30 التي تؤكد على تمتيع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة.

وتدخل الترسانة الجديدة من مشاريع القوانين المذكورة تعديلات على القانون03-02 المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير الشرعية، وعلى اللاجئين المقيمين بالمغرب، ويسد كل الثغرات القانونية والحقوقية التي أبانت محدودية المقاربة المغربية لتدبير تدفقات الهجرة السرية واللاجئين، وكذلك تنامي نشاطات شبكات الاتجار بالبشر.

بدأت اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد هاته المشاريع القانونية الثلاثة منذ شتنبر الماضي وقدم خبراؤها اقتراحات وتوصيات بشأن هيكلة هاته التشريعات والمقاربة التي تستند عليها، مثل قضية ترحيل المهاجرين السريين ومنح الحماية للاجئين وتقنين مسطرة منح صفة لاجئ بالمغرب. ويقتبس من تجربة الدول الأوربية في هذا المجال وكذلك التجربة التركية في مجال تقنين وضعية اللاجئين.

وتتضمن هاته المشاريع، حسب مصادر بمديرية الهجرة ومراقبة الحدود، أكثر من 60 مادة، تقدم تعريفا للاجئ، يتبنى التعريف الذي تحدده معاهدة جنيف، وتوضح أكثر كيفية الحصول على حق اللجوء والإقامة بالمغرب استنادا للمادة 17 من القانون 02-03 لسنة 2003 التي تنص على منح بطاقة الإقامة للأجنبي الحاصل على صفة لاجئ، وأشكال الحماية الإضافية والمؤقتة الواجب توفيرها له بالمغرب في إطار الصحة والتعليم والشغل والحماية الاجتماعية له ولأسرته. ويمنح دورا رئيسيا لمنظمات المجتمع المدني وتشاركيا مع السلطات العمومية في تدبير معضلة الهجرة واللجوء، بالنظر إلى الدور الذي تقوم به على مستوى التأطير والتنسيق.

إجمالا، وحسب المصادر ذاتها، تعترف مشاريع النصوص القانونية الجديدة بحق الإقامة وآثاره القانونية على مستوى التجمع العائلي وحق العمل. ويمنح اللاجئين حق تتبع مساطر تسوية أوضاعهم والحق في التوفر على مترجم وعلى محامي للدفاع عن حقوقهم.

يحدث نظام الهجرة الجديد مؤسسة عمومية أو وكالة مهمتها الإشراف ومتابعة تدبير طلبات الحصول على حق اللجوء بالمغرب العمل على تنفيذ سياسة الحماية القانونية والإدارية والاجتماعية التي يخولها القانون للأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية قانونية، والعمل إلى إحالة الملفات النزاعية والقضائية المطعون فيها على المحكمة. وقد أوصت اللجنة الوزارية على منح الاختصاص للنظر في هاته النزاعات القضائية للمحكمة الابتدائية بالرباط.

وسيكون من بين صلاحية الوكالة المحدثة السهر على تدبير ملفات الأشخاص الذين يتمتعون بصفة لاجئ من طرف المفوضية السامية للاجئين، بسبب التهديدات التي تهم حياتهم أو سلامتهم الجسدية في حالة ترحيلهم لبلدانهم أونحو دول أخرى. والجديد في المقاربة المغربية من أجل سياسة شاملة لقضايا الهجرة أن تنفيذها بعد المصادقة عليها سيتم بشكل تدريجي، ليتم إدخال تعديلات عليها بعد ثلاثة سنوات من دخولها حيز التنفيذ.

تجدر الإشارة إلى أن أحكام القانون 03-02 المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير الشرعية، لا تنطبق على اللاجئين الذين يبررون هروبهم من بلدانهم والإقامة بالمغرب بالحروب والاضطرابات التي تعاني منها بلدانهم.

وتعتبر وضعية اللاجئين بالمغرب من بين الوضعيات التي قررت وزارة الداخلية إعادة تنظيمها في شهر مارس الماضي، بهدف ضبط حركة وتدفقات اللاجئين وإعادة تقنين إقامتهم في المغرب بصفتهم لاجئين وتحديد مساطر وإجراءات وطلبات الحصول على سندات الإقامة والتسجيل وطلبات تجديد الإقامة. ويفرض قرار وزير الداخلية بشأن الأجنبي الحاصل على صفة لاجئ أو الحاصلة على صفة لاجئة وأولادهما القاصرين الإدلاء بوثيقة تثبت حصوله على صفة لاجئ ووثيقة تثبت العلاقة الزوجية بالنسبة للمتزوجين ووثيقة تثبت النسب أو البنوة، وإثبات بأي وسيلة من الوسائل أن مكان الإقامة الاعتيادية هو المغرب منذ أكثر من 15سنة أو منذ أن بلغ العاشرة من عمره. والحال أن عددا كبيرا من اللاجئين المقيمين بالمغرب، حسب مصدر بمديرية الهجرة ومراقبة الحدود، لا يتوفرون على كل هاته الشروط. وحتى الذين يتوفرون على صفة لاجئ من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط لا يستطيعون توقيع عقد إيجار أو عمل، ليبقى وضعهم القانوني بالمغرب غامضا وهشا.

الوطن الآن
www.alwatan-press.info

بوانو ينهزم أمام مجلس حقوق الإنسان

15/562

أثارت مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتوجيه ملتمس إلى مجلس النواب بتاريخ 11 فبراير 2014 ، لحثه على تسريع مصادقة المغرب على بروتوكولين، حفيظة نواب حزب رئيس الحكومة، وسخر لذلك بعض المنابر التي لم تعد تخفي ولائها التام للحزب الإغلبي، ونقلت عن رئيس فريق العدالة والتنمية عبد الله بوانو تصريحا يعتبر فيه أن ملتمس المجلس الوطني يشكل «تدخلا في عمل المؤسسة التشريعية، وتطاولا على اختصاصاتها»، غير أن مداولات مكتب مجلس النواب بهذا الخصوص، والجواب الذي وجهه رئيس مجلس النواب إلى المجلس الوطني يشير بوضوح إلى صحة واجهة الرأي الذي عبر عنه الأخير، ذلك أن الحكومة قد أحالت على مجلس النواب 01،لجنة الخارجية، في 6 دجنبر 2012 مشروعي قانون:

- الأول: مشروع قانون رقم 125-12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- والثاني: مشروع القانون رقم 126-12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختيار الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ومنذ تاريخ الإحالة بقي هذين المشروعين حبيسي رفوف لجنة الخارجية، الأمر الذي يتعارض مع مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب ولا سيما المادة 131 منه، وهو ما أكدته الرسالة الجوابية لرئيس مجلس النواب بتاريخ 27 مارس 2014، إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأمر الذي يبين مرة أخرى تهافت موقف رئيس فريق العدالة والتنمية، وجهله البين بمقتضيات النظام الداخلي للمؤسسة التي ينتمي إليها، ويترأس أكبر فرقها البرلمانية، فضلا عن الجهل «أو التجاهل» للإختصاصات التي خولها المشرع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يخص ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية وحث وتشجيع مصادقة المغرب على الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق والحريات.

Royaume du Maroc
Parlement
Chambre des Représentants

Le Président

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

الرئيس

إلى السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المحترم

الموضوع: مراسلته في شأن ملتمس التسريع بمصادقة المغرب على بروتوكولين إضافيين بمشروع قانون رقم 125.12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقانون رقم 126.12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الموقع بنيويورك في 16 دجنبر 1966.

سلام تام، وبعد الله الإكرام،

وبعد، تحية طيبة وبعد، يشرفني أن أحيي إليكم علما أن مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 14 مارس 2014 قد اطلع على مضمون وحيثيات مراسلتكم المشار إليها أعلاه، يشرفني أن أحيي إليكم علما أن مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 14 مارس 2014 قد اطلع على مضمون وحيثيات مراسلتكم المشار إليها أعلاه، مع ذلك في شأن تعديل مقتضيات النظام الداخلي ذات الصلة بخصوص كون المجلس البرلمان التي توفر على نصوص تشريعية لا تزال قيد الدرس رغم انصرام الآجال القانونية المنصوص عليها في المادة 131 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

وقد تقرر تفعيلا لهذا القرار، عقد اجتماعات مع رؤساء ومكاتب اللجان الدائمة لتوقيف على الأسباب التي حالت دون تعجيل المقتضيات السالفة الذكر واتخاذ الحلول المناسبة لها.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير.

رئيس مجلس

تارودانت

حقوقيون يدينون التدخل الأمني في حق سلاليي تارودانت ويصفونه بـ الهمجي

تارودانت – أحمد الزاهيدي

أدانت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، في بيان لها، وبشدة، ما وصفته بالتدخل الهمجي للسلطة المحلية لتارودانت ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وضد نساء وشيوخ الجماعة السلالية لأهل تارودانت خلال وقفتهم الاحتجاجية والسلمية أمام عمالة الإقليم يوم الخميس المنصرم.

وعبرت الرابطة، في بيان الذي توصلت به «الخبر» بنسخة منه، عن عزمها مراسلة رئيس وأمين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزير الداخلية حول ما اعتبرته عملا إجراميا في حق مواطنين يحتجون بشكل سلمي، معلنة تضامنها المطلق مع احتجاجات الجماعة السلالية لأهل تارودنت للمطالبة بما اعتبرته حقوقا عادلة ومشروعة ضد ناهبي الأراضي السلالية والمفسدين، وأعلنت الرابطة تضامنها مع عضو المكتب التنفيذي ورئيس فرع تارودانت هشام الهواري الذي أصيب إصابات مختلفة نتيجة التدخل الذي وصفته بالهمجي، مدينة استهداف سلامته البدنية وحقه في مؤازرة ودعم ضحايا ما أسمته بالنهب بتارودنت تصدافع عن حقوق الإنسان.

وكانت الجماعة السلالية لأهل تارودانت قررت استئناف مسيرتها النضالية بوقفة احتجاجية أمام مقر عمالة الإقليم يوم الخميس الماضي، على خلفية ما اعتبرته التمديد بالمماطلة والتسويف المنهجين ضد ملفها المطلبي ونددت الجماعة السلالية نفسها بما اعتبرته استمرار المماطلة والتسويف الذي تقابل به السلطة المحلية بتارودانت المطالب المشروعة لأهل الجماعة بتسوية عادلة لملفها المطلبي، واستمرار الأوضاع المزرية التي يعيشها ذوو الحقوق من تهميش وفقر وبطالة، بعد ما سموه «نهب» مئات الهكتارات من أراضيهم الفلاحية الخصبة خارج الإطار القانوني المنظم لأراضي الجموع.

وقد أجمع المتضررون على ضرورة مواصلة المسيرة النضالية للجماعة السلالية لأهل تارودانت، مثمنين الحضور المتميز لممثلي الجماعة خلال الدورة العاشرة لبرلمان الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان يوم السبت 22 مارس 2014 بمهدية. وعبروا في بيان لهم أصدروه عقب هذا الإجتماع، عن تضامنهم لما اعتبروه «الممارسات اللامشروعة» لقائد المنطقة الإدارية الرابعة بتجاوزه لاختصاصاته وتجبره على نواب الجماعة السلالية وأفرادها بتقرير مصير أهل الجماعة وممتلكاتها. بيان الجماعة السلالية الذي توصلت «الخبر» بنسخة منه، طالب فيه ذوو الحقوق بعزل النواب السلاليين الحاليين وتنظيم انتخابات شفافة ونزيهة لاختيار نواب جدد، وتصحيح لوائح ذوي الحقوق بإضافة أسماء المقصيين وشطب المتخلاء، وكذا بناء سور حول مقبرتي الجماعة السلالية وتمكين الأهالي من زيارة قبورها، مع وقف امتكار من سموهم بعض الإقطاعيين لمئات الهكتارات من أراضي الجموع وإعادتها للمهجرين منها. كما طالبوا في ذات السياق، بتسليم شواهد التصرف لذوي الحقوق في أراضي الجموع لسطاح، واسترجاع مستحقات الجماعة السلالية التي صرفت في مشاريع لا تمت لها بصلة، فضلا عن تصحيح الأخطاء التي شابت عملية توزيع مستحقات الأكرية على ذوي الحقوق.

احتجاج أحد ضحايا سنوات الرصاص .. بين الألم وجبر الضرر

الأربعاء | 16/04/2014 - 01:34 صباحاً
Google +0 00 39

في سابقة من نوعها احتج مواطن مغربي أحد ضحايا الاعتقال التعسفي والإختفاء القسري بالتعري أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، لإظهار ما قال إنه "آثار تعذيب" في أنحاء متفرقة من جسده، وقام المواطن "غزو ابراهيم" حسب ماتناقلته صفحات التواصل الإجتماعي بشكله الإحتجاجي مرفوق بزوجته وأبنائه. ليحتج ضد التهميش الذي طاله منذ سنوات .

ويقدم المحتج نفسه على أنه من ضحايا أحداث انتفاضة الدار البيضاء سنة 1981، على إثرها تلقى عدة رصاصات على مستوى الإبط والرجلين.

وقال أحد نشطاء الفايسبوك أن المحتج، منذ 2009 إلى الآن وهو يناضل من أجل جبر الضرر الذي لحق به هو وزوجته وأبناؤه، التي تعاني من الفقر والهشاشة الاجتماعية، ولحد الآن لم يلبى طلبه، وتمتد مدة نضاله أمام الجهات المسؤولة أكثر من 3 أشهر .

حيث راسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص ادريس اليزمي ومحمد الصبار الذي يحمل ملفه رقم 36.138 ومدهم بكل الوثائق اللازمة من شهادة طبية تبث العجز بنسبة 100/75، وشهادة 12 شاهد بإصابته بالرصاص.

http://www.andaluspress.com/ar/news/21887.html

السيد إدريس اليزمي

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كل الأبحاث تبين أن هناك تحولات عميقة يعرفها المجتمع المغربي حيث أصبح يعتبر مجتمعا شبابا في غالبيته، ف 51 في المائة من ساكنته لا تتجاوز سن الخامسة والعشرين.

هذه الفئة من الشباب عرفت إقلاعا ثقافيا كبيرا، حيث أن 7 ملايين مغربي منخرطون في المنظومة التعليمية ...وبالتالي فهذه التحولات تطرح تحديات عميقة على مستوى التعليم والصحة وعلى مستوى القدرة على إدماج هؤلاء المواطنين الشباب في المجتمع، فالملاحظ أن هناك أزمة عرض وليس أزمة طلب فالشباب أصبح يطالب بالحق في العلم والمعرفة والحق في المساواة والمناصفة...وهذا يتطلب من كل المؤسسات أحزابا ونقابات وجمعيات التفاعل مع الشباب ومتطلباتهم، وأظن أن الجامعة الأولى تندرج في هذا الإطار المرتبط بتعزيز القدرات وإعطاء الكلمة للشباب وتشجيع حس المبادرة لديه.

أضيف في 15 أبريل 2014 الساعة 13:41

اتفاقية شراكة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بجهة الغرب الشراردة بني حسن

في الصورة حسن ايت بلا
أخبار القنيطرة.

أفاد حسن ايت بلا عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، خلال الندوة الصحفية المنظمة صباح يوم الثلاثاء 15 أبريل بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب الشراردة، بمناسبة تقديم البرنامج العام للدورة الأولى للمهرجان الوطني للمسرح التربوي ،أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب الشراردة بني حسن ستوقعان اتفاقية شراكة وتعاون للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة، وذلك يوم الأربعاء 16 أبريل 2014 على الساعة العاشرة صباحا بثانوية عبد المالك السعدي التأهيلية بمدينة القنيطرة.
حيث تهدف الاتفاقية، التي سيتم توقيعها خلال افتتاح المهرجان الوطني الأول للمسرح التربوي إلى التعريف بالمعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والعمل الميداني المتصل بحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة.
ومن مضامين اتفاقية الشراكة يقول بلاغ صحفي توصلت "أخبار القنيطرة "بنسخة منه من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،عقد الندوات والملتقيات وورشات التفكير في مجال حقوق الإنسان وتأطير دورات تكوينية في المجال لفائدة الأطر التربوية والإدارية، فضلا عن تزويد خزانة المدارس بالوثائق المتعلقة بالصكوك الدولية والإقليمية المرتبطة بحقوق الإنسان وكذا بمنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

http://akhbarkenitra.com/news762.html

أحد ضحايا سنوات الرصاص يتعرى أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

/ المهدي بوشدوق- تصوير عصام زروق - 15/04/2014

في سابقة من نوعها؛ احتج مواطن مغربي أحد ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بالتعري أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، لإظهار ما قال إنه "آثار تعذيب" في أنحاء متفرقة من جسده، وقام المواطن غزو ابراهيم بشكله الاحتجاجي مصحوبا بزوجته وأبنائه. وقال في تصريح "لجديد بريس" إنه يحتج ضد التهميش الذي طاله منذ سنوات .

ويقدم المحتج نفسه على أنه من ضحايا أحداث انتفاضة الدار البيضاء سنة 1981، على إثرها تلقى عدة رصاصات على مستوى الإبط والرجلين.

وقال أنه منذ 2009 إلى الآن وهو يناضل من أجل جبر الضرر الذي لحق به هو وزوجته وأبناؤه، التي تعاني من الفقر والهشاشة الاجتماعية، ولحد الآن لم يلبى طلبه، وتمتد مدة نضاله أمام الجهات المسؤولة أكثر من 3 أشهر في المحطات السابقة.

وحسب تصريح الضحية فقد راسل المجلس الوطني لحقوق الانسان في شخص ادريس اليزمي ومحمد الصبار الذي يحمل ملفه رقم 36.138 ومدهم بكل الوثائق اللازمة من شهادة طبية تبث العجز بنسبة 100/75، وشهادة 12 شاهد بإصابته بالرصاص.

http://jadidpresse.com/info.php?info=11433#.U05CQlV5N8E

A Tale of Two Cities…well, Actually Three Countries – Jean R. AbiNader

Updated April 15, 2014 10:04 PM EDT
Driss El Yazami, chairman of Morocco's National Human Rights Council (CNDH) spoke recently in Washington, DC about the Arab Spring and human rights protections. HuffPost Live
* Finding the middle path in politics is fraught with challenges, yet better than no discourse at all.---- *
.
Jean R. AbiNader, Exec. Dir., Moroccan American Trade and Investment Center
Jean R. AbiNader, MATIC
April 16, 2014
When Driss El Yazami, the chairman of Morocco's National Human Rights Council (CNDH) spoke recently in Washington, DC, he was asked about the so-called Arab Spring and its impact on human rights protections. He was quite candid in his response. "The core issue is about identity; it is about dignity. It is the loss of the connection between one's identity and one's dignity that is at the heart of today's unrest." He believes that human rights protections derive from the value that governments place on their relationship with their people. Human rights protections are a conscious effort by governments to have a social contract that applies to all people in the country.
This is the rationale behind the CNDH's campaigns for migrant rights, the end of military trials for civilians, enhanced rights for the mentally ill, and eliminating child labor, to list several of their most recent efforts. And Morocco has earned praise for its continuing human rights reforms, largely as a result of the government adopting CNDH's recommendations and turning them into legislation.
Mr. El Yazami contends that this is the characteristic of democracy that goes beyond elections. It is a space where all opinions can be heard and debated without fear and with respect for differing perspectives and the outcomes of the debate.
Keeping Faith with Tunisia
In the past few months, Tunisia has garnered extensive praise from the international community for its "National Dialogue," which weathered a very difficult drafting of a constitution and installation of a transitional technocrat government leading to presidential and parliamentary elections in late 2014. The contentious constitutional process avoided the poor outcomes that have plagued Egypt and Libya where significant disagreements have produced unsatisfactory conclusions. It should not be taken for granted, however, that the transitional success of the National Dialogue means that there is unity in Tunisia's political landscape.
Human rights advocates are concerned that political expediency will mar steps needed to genuinely move Tunisia forward. As Yasmine Ryan writes, "…ignoring deep structural inequalities will only lead to further instability. Add to this the desperate need for major reforms to the judiciary, security forces, the education system, and decentralization, among others—and Tunisia's challenges can sometimes seem insurmountable." And the questions of national identity and defining with some precision the relationship between the state and religion continue to be unresolved, promising more contentious maneuvering as the elections approach. Amna Guellali, director of Human Rights Watch for Tunisia and Algeria, remarked in an article in World

Policy Journal that contradictions and vague definitions in the constitution "could have grave consequences for the country." It is in this gap between the constitution and how the enabling legislation is drafted, finalized, and implemented that human rights protections face their greatest challenges. One compelling example is the potential contradictions in the role of the government as "the guardian of religion" and "protector of the sacred," while also ensuring "liberty of conscience." Given that the first article of the new constitution states that Tunisia's religion is Islam, there are understandable concerns about how this will play out. Without a national independent body akin to CNDH that can shed light on inclusive steps towards real democracy, the task of defenders of human rights is more difficult as the economic and social development needs of Tunisia will dominate the agenda of any incoming leadership.

And In Algeria, the Same May Not Hold

It is difficult to have a forward-looking discussion about human rights reforms in a country with such an opaque political process. John Entelis, writing in Muftah, notes "Riots and protests have been a regular feature of Algerian political life" and mentions that critics have pointed out that there is no timeline for implementing reforms announced since 2011. Some see reforms as a mouse caught "between the president's office and the military-industrial complex, between executive authority and the country's powerful intelligence services."

Photo: CNN

The run-up to the presidential election this week has seen the withdrawal of candidates, boycott calls from Islamic and leftist parties, and the virtual campaign for Bouteflika's re-election run by surrogates who are assuring Algerians that reform is his priority – once he is returned to office. "One pro-government politician went so far as to declare, 'I will vote for him [Bouteflika] dead or alive because he has done so much for the country.'"

How much-needed human and social development challenges will be addressed after the elections has yet to be discussed. "It is a testament to the extreme disconnect between the country's formal political structure and its civil society that the overwhelming majority of ordinary Algerians have been completely unaffected by the virtual absence of presidential authority…" With the debate yet to begin on a new constitutional amendment providing for the office of Vice-President and the installation of that person, human rights has little visibility within the debate over the new power balance that will emerge with Bouteflika's departure. As James D. Le Sueur wrote in a monograph for the German Marshall Fund, "Politically, Algeria has managed to weather the storm brought on by the Arab Spring through swift and deliberate police presence meant to suppress real calls for reform." It is hard to imagine a meaningful national dialogue in Algeria on identity and dignity emerging any time soon.

Unclear Prognosis for Human Rights in the Maghreb

Laudatory as the results of the Tunisian National Dialogue are, its new constitution exemplifies the challenge of closing the space between values and politics. As Tunisians prepare for end-of-year elections, the priority given to human rights may become clearer as candidates address voters concerns about social and economic inequalities. Morocco has its plate full with recommendations from the CNDH as well as judicial reforms, a new civil society framework, and reducing economic disparities to address through the end of this year. In Algeria as well as Libya, where basic rule of law has yet to be established, internal dissensions, power moves among various players, and uncertainty among the populace as to their countries'

future stability will have a major impact on the importance given to human rights under new governments. It will be a long year ahead.

Jean R. AbiNader is Executive Director of the Moroccan American Trade and Investment Center.

http://moroccoonthemove.com/2014/04/15/tale-two-citieswell-actually-three-countries-jean-r-abinader/#sthash.WnNbWsSW.bA85iR2r.dpbs

Convention de partenariat entre le CNDH et la RAM portant sur la promotion et la diffusion de la culture des droits de l'Homme

Mercredi 16 Avril 2014 modifié le Mercredi 16 Avril 2014 - 12:40

Le Conseil national des droits de l'Homme et la Compagnie Nationale Royal Air Maroc (RAM) vont procéder, le jeudi 17 avril, au siège du CNDH, à la signature d'une convention de partenariat portant sur la promotion et la diffusion de la culture des droits de l'Homme.

Cette convention, qui sera signée par Messieurs Driss El Yazami et Driss Benhima, respectivement président du CNDH et président de Royal Air Maroc, a pour objet le renforcement des capacités des différents acteurs et intervenants dans les domaines objet de cette convention, la promotion de la pensée des droits de l'Homme ainsi que la promotion en commun des réalisations du Royaume du Maroc en matière de droits de l'Homme, de démocratie et de citoyenneté, indique un communiqué du CNDH.

Ainsi, en vertu de cette convention, le CNDH s'engage à soutenir les programmes de formation lancés par la RAM dans les divers domaines des droits de l'Homme et du droit international humanitaire et à contribuer à l'animation et l'encadrement des séminaires et colloques organisés en matière des droits de l'Homme.

Il s'engage également à impliquer le personnel de la RAM dans les programmes de formation et les manifestations organisés par le CNDH et à mettre à la disposition de la RAM les publications du CNDH ainsi que la documentation disponible concernant les mécanismes internationaux et régionaux des droits de l'Homme.

De son côté, la RAM soutiendra les activités du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme ainsi que les projets initiés dans le domaine.

Une première opération sera engagée au titre de l'année 2014 pour la sensibilisation et la formation de formateurs désignés par la RAM dans le domaine des droits de l'Homme et de la prévention des discriminations.

Il convient de rappeler qu'un premier accord de coopération a été signé en 2008 entre le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et la RAM portant sur la mise en œuvre d'un programme de renforcement des capacités du personnel de la RAM dans le domaine des droits de l'Homme. Dans ce cadre, deux sessions de formation ont été organisées.

http://www.atlasinfo.fr/Convention-de-partenariat-entre-le-CNDH-et-la-RAM-portant-sur-la-promotion-et-la-diffusion-de-la-culture-des-droits-de-l_a51685.html

Physionomie de la presse quotidienne

Déposé le : 14/04/2014 | Article vue : 10 fois
Lareleve.ma

Les activités royales, la question de l'intégrité territoriale du Royaume et l'appel lancé par M. Ban Ki-moon pour une solution de compromis, tout en saluant les efforts du Maroc à cet égard, la condamnation de la modification du système des prix d'entrée sur le marché de l'UE des fruits et légumes, ainsi que l'ouverture de la session printanière du Parlement focalisent l'attention des quotidiens nationaux paraissant ce samedi.
Les quotidiens rapportent que SM le Roi Mohammed VI, Amir Al Mouminine, a accompli la prière du vendredi à la mosquée Annour à Tanger.
Ils rapportent également que le Souverain a procédé, vendredi, au lancement des travaux de réalisation du barrage "Kharroub", pour un investissement global de 1,6 milliard de dirhams (MMDH) et qui est destiné à renforcer l'alimentation en eau potable et industrielle de la région de Tanger-Tétouan.
Situé sur l'Oued Kharroub, à 45 km au sud de la ville de Tanger et à 22 km à l'est de la ville d'Assilah, le futur barrage contribuera au renforcement de l'infrastructure hydraulique du nord du Royaume, l'objectif étant de répondre à la demande de plus en plus croissante en eau potable et industrielle et de mobiliser de nouvelles ressources disponibles essentiellement en eau de surface, précise-t-on.
S'agissant du dossier du Sahara, les quotidiens indiquent que le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, a appelé jeudi à une solution de compromis et salué les efforts fournis par le Royaume dans le Sahara marocain, tout en relevant une "frustration croissante" des populations dans les camps de Tindouf en Algérie, notamment "chez les jeunes". Dans un rapport sur la question du Sahara marocain, recommandant la prorogation d'une année, jusqu'au 30 avril 2015, du mandat de la MINURSO, le Secrétaire général a souligné que son Envoyé personnel, Christopher Ross, a exhorté les parties à faire preuve de flexibilité, de créativité et d'imagination pour aller de l'avant vers une solution de compromis. Le Secrétaire général a, dans ce rapport, mis en avant les efforts déployés par le Maroc en termes de consolidation des institutions nationales oeuvrant, notamment, dans le domaine des droits de l'Homme, notant "avec satisfaction" les "avancées" du Royaume, particulièrement en ce qui concerne le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et ses antennes à Laâyoune et Dakhla et la réforme de la justice militaire.
La presse revient sur la signature par les secrétaires généraux des partis de la coalition gouvernementale de la Charte de la majorité dans sa version finale.
La version amendée signée par le SG du Parti de la Justice et de Développement (PJD), Abdelilah Benikrane, le président du Parti du Rassemblement National des Indépendants (RNI), Salaheddine Mezouar, le SG du parti du Mouvement Populaire (MP), Mohand Laenser et le SG du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS), Nabil Benabdellah, est axée sur quatre fondamentaux, à savoir, la participation dans l'action, l'efficacité dans la réalisation, la transparence dans la gestion et la solidarité dans la responsabilité, souligne-t-on.
Sur un autre registre, la presse relève que les hauts fonctionnaires des 43 Etats membres de l'Union pour la

Méditerranée (UPM) ont approuvé, lors d'une réunion tenue les 7 et 8 avril à Barcelone, quatre nouveaux projets au profit de plusieurs pays méditerranéens dont le Maroc.
L'actualité économique est marquée par la condamnation unanime du gouvernement et des professionnels de la modification du système des prix d'accès des fruits et légumes marocains sur le marché de l'Union européenne.
Les quotidiens soulignent que cette décision, adoptée le 7 avril par la commission de l'agriculture au sein du parlement européen, consiste à introduire des restrictions des méthodes de dédouanement de nos produits agricoles soumis à l'entrée.
De ce fait, tous ces produits ne peuvent à l'avenir être dédouanés à la frontière sur la base de leur prix réel de vente, mais seulement sur la base d'une valeur forfaitaire à l'importation (VFI) calculée par les services de l'UE. Les quotidiens s'attardent également sur la signature à Rabat d'une convention spécifique d'application de la convention-cadre entre l'Office de formation professionnelle et de promotion du travail (OFPPT) et le Département en charge de l'Enseignement Technique, la Formation Professionnelle, l'Emploi et le Travail de la Guinée Conakry. Ils précisent que ladite convention entre dans le cadre du renforcement du partenariat bilatéral scellé grâce aux différents accords conclus lors de la dernière visite de SM le Roi Mohammed VI en Guinée Conakry et fait suite, notamment, à la mission de diagnostic du dispositif de formation professionnelle guinéen conduite, du 15 au 23 mars dernier à Conakry, par une délégation d'experts de l'OFPPT.
Côté sport, les quotidiens indiquent que le cheval Maid In Waiting, monté par Abdelkader Kandoussi, a remporté, vendredi à l'hippodrome de Casablanca-Anfa, la 6ème édition du Grand Prix SAR le Prince Héritier Moulay El Hassan des courses hippiques.
Ils commentent également les résultats du Grand Prix Hassan II de tennis et le résultat et le classement après la 7ème étape du Tour du Maroc de cyclisme, disputée entre Errachidia et Midelt sur un parcours de 136 km, ainsi que les derniers résultats de la 29ème édition du Marathon des Sables. L'actualité internationale reste dominée par la situation en Palestine et en Syrie, le déploiement des Casques bleus de l'ONU en Centrafrique, la crise ukrainienne, le dossier nucléaire iranien et l'élection présidentielle en Algérie.

http://www.devanture.net/news.php?id=115959

الرياضي تطلق النار على المجلس الوطني لحقوق الإنسان

Déposé le : 15/04/2014 | Article vue : 9 fois

انتقدت الناشطة الحقوقية خديجة الرياضي المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يرأسه إدريس بشدة، حيث اعتبرته غير مستقل ودائما ما يخلف الموعد مع القضايا الحقوقية بالبلد.

وأكدت الرياضي في معرض حديثها في لقاء مفتوح نظم على هامش جامعة "أفكار حرة" التي تنظمها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لفائدة الطلبة الصحفيين، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أعد تقارير عديدة حول قضايا حقوقية مختلفة بالبلاد، إلا أن هذه التقارير لم ترى النور أبدا.

وأضافت الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن مسؤولي "المجلس" دائما ما يتحدثون في المحافل الدولية عن أنه لا وجود لمعتقلين بالمغرب، ولم تستغرب الرياضي ذلك حيث اعتبرت أن ذلك هو الدور المنوط به كونه مؤسسة محسوبة على الدولة. إلا أنها أكدت أن منظمات دولية لها صيتها في المجال الحقوقي كمنظمة "أمنيستي" و"هيومن رايتس واتش" تقول كلمتها في هذه المواضيع وهي التي تأخذها الأمم المتحدة بعين الاعتبار.

http://www.devanture.net/news.php?id=116498